مجتمع

اليونان تكافح حرائق الغابات بجزيرة كوس

يحاول رجال الإطفاء في اليونان السيطرة على حريق في غابات جزيرة كوس لليوم الثاني، فيما عاد مئات السياح والسكان المحليين الذين اضطروا إلى الإخلاء إلى فنادقهم ومنازلهم. وقال نائب حاكم جزر دوديكانيز، كريستوس إفستراتيو، إنه مع وصول حرائق الغابات إلى قرية كاراداميناالساحلية الليلة الماضية، تجمع السكان في مركز رياضي وأماكن أخرى. وذكر أن حرائق الغابات هدأت بحلول صباح أمس، ما سمح للناس بالعودة. واندلعت عشرات الحرائق في مختلف أنحاء اليونان، منها حريقان قرب العاصمة أثينا مطلع الأسبوع الجاري. (رويترز)

ألمانيا: 20% من السكان يعيشون بمفردهم

أفاد مكتب الإحصاء الفيدرالي الألماني، أمس، بأن 20,3% من السكان في البلاد عاشوا بمفردهم خلال عام 2023، وذلك بناء على بيانات مكتب الإحصاء الأوروبي. وأشار إلى أن معدل الأشخاص الذين عاشوا بمفردهم في ألمانيا العام الماضي كان أعلى من متوسط نظيره في الاتحاد الأوروبي البالغ 16,1%. وكان مكتب الإحصاء الأوروبي قد أعلن أن فنلندا أعلى من متوسط الاتحاد الأوروبي في معدل عيش السكان بمفردهم بنسبة 25,8%، وليتوانيا بنسبة 24,6%، والسويد بنسبة 24,1%، والدنمارك بنسبة 23,5%، وإستونيا بنسبة 21,5%. (فرانس برس)

إسرائيل تُفرّق شمل العائلات

غزة ـ **علاء الحلو**

يتسبب العدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة للشهر التاسع على التوالي في تفريق شمل الآلاف من عائلات غزة عن طريق النزوح القسري، بعدما فصل بحواجزه العسكرية مُحافظتي غزة والشمال عن المُحافظات الوسطى والجنوبية، ما يُضيف معاناة أخرى إلى التحديات التي يُعاني منها الفلسطينيون خلال حرب الإبادة، والتجويع، والتهجير، والجِرمان. وتفصل قوات الاحتلال شمال القطاع عن جنوبه عبر السيطرة على شارع صلاح الدين شرقاً، وشارع الرشيد الساحلي غرباً، ولا تسمح القوات المُدججة بالأسلحة والمتمترسة داخل الآليات العسكرية، والمدعومة بسلاح الجو، وسلاح البحرية للنازحين بالعودة إلى بيوتهم وأسرهم، فيما يستهدف كل من يُحاول حتى الاقتراب من المحاور الفاصلة. لم يُعانق الفلسطيني باسل التلولي توأمه تالين وألين مُنذ ما يزيد عن سبعة أشهر، بعدما فَرّقه الاحتلال الإسرائيلي قسراً عن أسرته الصغيرة، التي نزحت نحو مدينة دير البلح وسط القطاع طلباً للأمن، وهرباً من جحيم الحرب فيما بقي مع عدد من أبناء العائلة لحفظ البيوت والممتلكات في شمال القطاع، كحال العديد من عائلات غزة. وفي العديد من الحالات لم يكن النزوح اختيارياً كما حصل مع الفلسطيني هشام أكرم من حيّ الشجاعية شرقي مدينة غزة ومعه مجموعة من الشُبان، الذين أجبروا على النزوح إلى جنوب القطاع، فيما بقيت أسرهم شمالاً.

من تهجير إلى آخر (بشار طالب/ فرانس برس)

حظر الحجاب في طاجكستان يثير جدلاً

موسكو ـ **رامي القليوبي**

بعد حظر وضع الحجاب في جمهورية طاجكستان السوفييتية السابقة، تعود مسألة الملابس المسموح للنساء بارتدائها إلى الواجهة في بلدان آسيا الوسطى التي يعد معظم سكانها من المسلمين، علماً أن قانون «تنظيم التقاليد والاحتفالات والطقوس» الذي وقعه الرئيس الطاجيكي، إمام علي رحمون، لا يتضمن حظراً مباشراً على وضع الحجاب، واستخدمت عبارة ضبابية وهي «الملابس التي لا تتناسب مع الثقافة القومية»، مع الإشارة إلى أن الحجاب ليس جزءاً من الأزياء التقليدية للطاجيك، بل يجري وضعه لاعتبارات دينية.

وينص القانون الجديد على حظر دخول مثل هذه الملابس إلى البلاد وبيعها وارتدائها في الأماكن العامة، معرضاً المخالفين من الأفراد لغرامات مالية بقيمة 7920 سوموني طاجيكي (حوالي 700 دولار)، و40 ألف سوموني (3700 دولار) للمسؤولين. ونقلت وكالة «آسيا بلاس» عن سكان محليين شكواهم من أن السلطات توقف نساء محجبات في الشوارع للمطالبة بخلع الحجاب.

وجرى تبني القانون المثير للجدل بعد مناقشة استمرت منذ فترة طويلة، ويرى البعض في ذلك تهديداً للحريات الدينية، فيما يعتبر آخرون أن ذلك سيساعد في الحفاظ على الهوية الوطنية.

ويرجع الخبير بالمجلس الروسي للشؤون الدولية، المستشرق كيريل سيميونوف، حظر الحجاب في طاجكستان إلى سعي السلطات للتقييد على الإسلام والمسلمين في تقاليدهم إلى ما لا يتجاوز السقف الذي كان مسموحاً به في عهد الاتحاد السوفييتي، حين كان رحمون يشغل منصب مدير جمعية «لينين» الزراعية.

ويقول سيميونوف في حديثه لـ«العربي الجديد»: «يرجع الحظر إلى سياسات الدولة الرامية إلى قمع الإسلام، ومكافحة مظاهره كافة، وغير المرحبة سوى بتلك المحدودة منها التي كانت مقبولة في عهد الاتحاد السوفييتي، مع النظر إلى أي خروج عن الأطر الضيقة، وحتى وضع الحجاب، على أنها مظهر للراديكالية». ويعتبر أن تضييق الخناق على المسلمين في طاجكستان له دوافع سياسية، مضيفاً: «بعدما قمع نظام رحمون المعارضة بشكل كامل تقريباً، توجه نحو مكافحة الدين لا الراديكاليين وحدهم. المسلمون الملتزمون بالطقوس والراغبين في تربية اللحى، وأن تضع زوجاتهم الحجاب، والذهاب إلى المساجد بانتظام آمنين أو أداء الصلاة بمواقع عملهم، سيضطرون إلى الهجرة».

ويحذر من أنه كلما ازدادت الضغوط على مسلمي طاجكستان، سيزداد أيضاً خطر وقوع بعضهم تحت تأثير دعاية الراديكاليين، مثل تنظيم «داعش خراسان» الذي تبنى المسؤولية عن الهجوم الإرهابي بقاعة العروض «كروكوس سيتي هول» على أطراف موسكو في مارس/ آذار الماضي، ونفذه مسلحون طاجيك. من جهة أخرى، يعتبر رئيس النادي الأوراسي للتحليل في موسكو، نيكيتا ميندكوفيتش، حظر الحجاب في طاجكستان أمراً مبرراً على ضوء ما شهدته البلاد من الاقتتال الداخلي ذي الخلفية الدينية في تسعينيات القرن الماضي. ويقول ميندكوفيتش في حديثه لـ«العربي الجديد»: «يندرج حظر الحجاب في طاجكستان ضمن مكافحة الراديكالية الدينية، إذ إن الحرب الأهلية الدموية في تسعينيات القرن الماضي التي مرّ عليها ثلاثة عقود لم تمح من الذاكرة التاريخية. لذلك، تتخذ إجراءات قد تبدو أكثر حزماً، وحتى مفرطة، مقارنة مع غيرها من الدول في مسألة مواجهة التشدد الإسلامي، خصوصاً أن هناك راديكاليين طاجيك نفذوا هجمات في روسيا وغيرها من الدول».

وتعد طاجكستان من بين الجمهوريات السوفييتية السابقة ذات نظام الحكم الأكثر سلطوية الذي تكوّن إثر الحرب الأهلية الدموية في منتصف تسعينيات القرن الماضي بين عامي 1992 و1997. وفي نهاية عام 1992، انتخب مرشح «الجبهة الشعبية»، إمام علي رحمونوف، كما كان يلقب حينها قبل حذف النهاية «وف» الشائعة لأسماء العائلات الروسية، رئيساً للمجلس الأعلى في طاجكستان التي كانت تعيش حالة الحرب الأهلية حينها، ليصبح رئيساً للبلاد بعد مرور عامين، متمكناً من إخراج البلاد من دوامة العنف اللامتناهي. ولم تستحسن السلطات الطاجيكية دوماً ارتداء الأزياء الإسلامية، وكانت ترى فيها ملامح للأصولية الإسلامية، إلى أن توج الأمر بتوقيع رحمون في 20 يونيو/ حزيران الماضي، على القانون القاضي بحظر ارتداء الملابس التي تعتبرها دوشنبه الرسمية دخيلة على الثقافة القومية.

تفاقم أزمات

تفاقمت الأزمات في طاجكستان التي كانت تعدّ إلى جانب قرغيزستان أفقر جمهوريات الاتحاد السوفييتي، بعد تفكك أكبر دولة في العالم. وبلغت المواجهة بين النخبة الشيوعية السابقة وقوى المعارضة ذروتها بدخول البلاد أتون الحرب الأهلية التي تخللتها أعمال بالغة القسوة، مثل عمليات التطهير العرقي.

تحقيق

أسرى التعذيب

قصص عن اضطهاد الغزيين في السجون الإسرائيلية

ما تعرض له المعتقلون الذين أُفرج عنهم مؤخرا في السجون الإسرائيلية يفوق القدرة على الوصف. تعذيب ممنهج بكل الوسائل الممكنة. يروي بعضهم لـ «العربي الجديد» تفاصيل عن معاناتهم اليومية

غزة ـ **امجد ياغي**

أفرج الاحتلال الإسرائيلي، صباح أول من أمس الاثنين، عن 55 أسيراً غزياً، منهم أسرى من أصحاب المحكوميات الطويلة، وقد أمضى بعضهم 20 عاماً في السجون الإسرائيلية وخرجوا من دون أن تستقبلهم عائلاتهم التي استشهد عدد من أفرادها. هؤلاء شهدوا على أساليب التعذيب التي وصلت إلى حد الحرمان من قضاء الحاجة، وابتزاز المرضى وحرمانهم من العلاج.

تعرّض المعتقلون لجميع أنواع التعذيب النفسي والجسدي بشكل مستمر، وقد مرض البعض خلال الاعتقال، من بينهم مدير مجمع الشفاء الطبي الطبيب محمد أبو سلمية. جميع المعتقلين رووا تفاصيل تعذيبهم التي كانوا يعيشونها في مراكز الاعتقال وإذلالهم من أجل الحصول على دواء أو ماء، عدا عن استخدام بعضهم دروعا بشرية. ووصل 30 غزيا من بين الأسرى السابقين المفرج عنهم إلى مستشفى شهداء الأقصى ضمن السياسة التي تتبعها وزارة الصحة في الكشف الطبي عن أحوال المعتقلين وآثار التعذيب على أجسادهم لتقديم تقارير طبية.

وكانت آثار التعذيب بادية على جميع الأسرى، باستثناء أربعة منهم، من أسرى سابقين قضوا سنوات طويلة في السجون وتعرضوا للتعذيب في أوقات سابقة.

إسماعيل حرب هو من بين الأسرى الذين اعتقلوا في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي أثناء تواجده في منزل أقاربه بعد تدمير بيته في بلدة بيت لاهيا شمال قطاع غزة، واضطر إلى النزوح المتكرر وصولاً إلى الحاجز الإسرائيلي عند شارع صلاح الدين حينها، قبل إنشاء الشارع 749 الذي يعزل الطريق شمال قطاع غزة عن جنوبه. كان حرب يقف عند الحاجز، لكنه اعتقل بعدما جعلوه يقف على مقربة من أسرته. وحينها، لاحظ اعتقال عدد من المراهقين البالغين 16 عاماً، ثم اعتقل والعشرات ممن تجاوزوا الحاجز. وجميع هؤلاء مواطنون تلقوا تحذيرات بالإخلاء إلى جنوب قطاع غزة من أجل سلامة عائلاتهم كما كان يدعي الجيش الإسرائيلي، وقد اقتادهم إلى محطات عدة، منها منازل مدمرة غزية ثم إلى النقب الفلسطيني المحتل.

كلاب وكهرباء وضرب

عدد كبير من الأسرى تعرف إلى منطقة النقب، وكانوا لا يسمعون غير أصوات مركبات الاحتلال. ويقول حرب لـ «العربي الجديد»: «تعرّضنا إلى تعذيب مذل على كرسي حديدي كنا نجلس عليه ونحن مقيدون. كنا نضرب ونُهان وكانهم يتدربون على أجسادنا، إلى أن أطلقوا الكلاب علينا فوقعنا على رؤوسنا وأغمي على بعضنا». يضيف: «كنت قد خضعت لعملية جراحية بسبب انفجار القولون، وقد تعمد الاحتلال ضربي على البطن. كما فقدنا الأمل، فيومياتنا لا تدل على أنه يمكن أن يُفرج عنا، حتى أن بعضنا طلب أن يقتلونا».

استشهد رجل يدعى أبو كايد كلوب كما يشير حرب، بعدما منع جيش الاحتلال الإسرائيلي وصول أطباء إسرائيليين لمعالجته. كان الموت في انتظاره جراء المعاناة المستمرة وشعوره بالإرهاق الشديد وعدم تحمله التعذيب الممنهج وانعدام تقديم العلاج، وهو رجل سبتيني، عدا أن ساقه مبتورة. كان من المرضى الذين تم اعتقالهم من مجمع الشفاء الطبي بعدما اقتحمه الاحتلال في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، واستشهد في ديسمبر/ كانون الأول الماضي. ركزت بعض قيادات الاحتلال الإسرائيلي على المعتقلين الـ 55 (من بينهم أطباء وعمال وأسرى سابقون)، ووجهت انتقاداً لاذعاً إلى قيادة الجيش على اعتبار أنه يجب عدم الإفراج عنهم، وقد تحدثوا على مواقع التواصل الاجتماعي عن التعذيب الذي تعرضوا له. من بين المفرج عنهم محمد حميد (39 عاماً)، الذي تعرض لتعذيب قاس وحرم من الأدوية التي كان يحصل عليها، واعتُقل المياه. كان في منزل أقاربه في حي الزيتون حين اعتقل معظم الرجال في المنطقة كما يشير، فيما أجبرت النساء على النزوح وتم التحقيق معهن أمام الرجال بطريقة مذلة، كما يصفها.

خلال الاعتقال، حجبت أعينهم وقد جرح البعض من شدة الضغط على الوجه. أجبروا على المشي في طابور عراة للوصول إلى مركبة كبيرة كدسوا فيها. منعوا من الكلام، وحين سأل أحدهم عمن معه، ضربه أحد الجنود بحذائه على ظهره. اصيب حميد بأمراض عدة في المعتقل. ويقول إن الاحتلال، ونتيجة تشابه بعض الأسماء، كان يجبر المعتقلين على التحدث عن كافة تفاصيل حياتهم بالإكراه والتعذيب، حتى تلك المتعلقة بحياتهم الخاصة وأقارب زوجاتهم، واتهموا بالمشاركة في أحداث السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. يتذكر أنه كان طفلاً حين أصيب بمرض الجدري (عدوى فيروسية خطيرة ومميتة في أغلب الأحوال)، ولا يعرف إن كان قد أصيب به مجدداً في المعتقل. الأكيد أنه أصيب بمرض جلدي. كان المعتقلون متلاصقين ويمنعون من الاستحمام، ولا يسمح لهم بالكشف الطبي. كنا نرجوهم إحضار الأطباء لكن من دون نتيجة، باستثناء بعض الحالات التي كانوا يشكون أنها ستموت. يقول حميد لـ «العربي الجديد»: «كنا نحصل على وجبة واحدة في اليوم هي عبارة عن خبز ولبن أو خبز وجبنة. في بعض الأحيان تكون الجبنة غير طازجة وخصوصاً أنهم كانوا يحضرونها من مناطق بعيدة. ضربت بالعصي والسلاح والأحذية وأجبرت على الزحف كالأطفال، وتم سكب المياه الساخنة علينا وعذبنا بالكهرباء وأحياناً البقاء في الشمس لساعات». ثم يتوقف عن الحديث محاولاً حبس دموعه.

حروف

من جهته، توجه أحد المفرج عنهم إلى المستشفى قبل أن يلتحق بأسرته التي كانت قد نجت من مجازر عدة، آخرها مجزرة مخيم البركسات غرب شمال مدينة رفح في 26 مايو/ أيار الماضي. اختار عدم الكشف عن اسمه لأن شقيقه لا يزال معتقلاً. هو أحد أكثر المعتقلين الذين كانت آثار التعذيب بادية عليهم. أحرق الاحتلال طرف يده، وأجبر على تقديم معلومات عن جميع سكان شرق مدينة غزة حيث كان يسكن، بمن فيهم أفراد عائلته. يقول لـ «العربي الجديد»: «تعمد الاحتلال حرق طرف يدي لأنه أراد أن أخبرهم عن كل شيء في حياتي، من بينها تفاصيل متعلقة بحياتي الخاصة. أخبرتهم أنني عامل بناء لا أكثر أتولى إصلاح المنازل. ثم اتهموني بالمشاركة في بناء أنفاق، علماً أنني أشعر بالضيق من الأماكن الضيقة. ثم وضعوني في مكان ضيق جداً ومعتم بهدف تعذيبي».

يضيف: «كانوا يحجبون أعيننا ثم يزيلون الأقمشة ويضعون كشاف الضوء في أعيننا لنصاب بالصداع. ثم يطرحون الأسئلة. لكنني مجرد عامل بناء وكانوا يعرفون ذلك لأنني كنت قد تقدمت بطلب إذن للعمل في الداخل المحتل ما يعني أنني لا أشكل خطراً أمنياً. مع ذلك، أحرقوا جزءاً من جسدي كما فعلوا مع الكثير من المعتقلين. كانوا يطفئون السجائر برقاب المعتقلين». كان محمد أبو بكر، أحد المحامين التابعين لهيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني، يحاول الحصول على معلومات عن المعتقلين الغزيين في السجون الإسرائيلية، إلا أن الاحتلال كان يمعن في حجبها بشكل كبير، مع العلم أنه وضع أسرى غزة مع أسرى من الضفة الغربية.

ما حصل عليه هو معلومات مؤكدة عن تعذيب سجناء غزة في مناطق صحراوية ومعزولة منها عن مراكز المدينة، يعتقد أنها قريبة من معسكرات جيش الاحتلال في الجنوب الفلسطيني المحتل. ويقول أبو بكر لـ «العربي الجديد»: «توجهنا إلى عدد من المنظمات الحقوقية الدولية ومكتب الأمم المتحدة بطلب للوصول إلى المعتقلين الغزيين، لكن الاحتلال كان يرفض ذلك تماماً». يضيف: «ما يعيشه سجناء قطاع غزة والضفة الغربية ممن تم اعتقالهم خلال العدوان الإسرائيلي المستمر هو الأخطر في تاريخ حركة الأسرى الفلسطينيين، في ظل حجب المعلومات المتعمد والتعذيب. وأصبحوا يمنعون التواصل مع أسرى الضفة الغربية مؤخراً».

المفرج عنه فرح سموني يظهر بعضا من آثار التعذيب (حسن جدي/ الأناضول)

55
هو عدد المعتقلين الغزيين الذين أفرج الاحتلال الإسرائيلي عنهم، أول من أمس الاثنين.

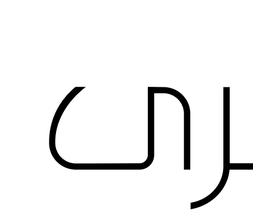

عنف تركيا

اللاجئون السوريون محاصرون ومرحّلون

الاحداث العنيفة التي شهدتها تركيا منذ الاحد الماضي ضد اللاجئين السوريين، والتي امتدت الى ولايات عدة وصولا إلى مناطق محررة في سورية، بدات تكرّس اكثر فاكثر هدف الترحيل القسري، وسط خوف من تفاقم الاحداث

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

«ضاقت بنا الأرض على رحابتها، ولم يعد لنا طاقة على تحمّل الغلاء وسوء المعاملة من الأتراك»... هذا ما يجمع عليه الكثير من اللاجئين السوريين في تركيا بعد تصاعد موجة العنصرية ضدهم مجدداً، والتي تلت حالات ترحيل «طوعية وقسرية» وأحداثاً دامية تخللها تخريب ممتلكات للسوريين في ولايات تركية عدة، منها قيصري وغازي عنتاب وهاتاي، قبل أن تصل الخلافات إلى الداخل السوري وتحديداً شمال غرب الباب وعفرين وريف إدلب الغربي احتجاجاً على وجود نقاط تركية.

عامر راجي (53 عاماً) هو سوري يقيم في ولاية باردين شمالي تركيا. يقول لـ «العربي الجديد»: «سأغادر تركيا إلى المناطق المحررة والغي بطاقة الحماية المؤقتة (الكيملك) حفظاً لكرامتي. بكفيني إذلال». فيما يؤكد حسين محمد (68 عاماً) القاطن في ريف ولاية غازي عنتاب، أنه سيغادر مع ولديه إلى ريف إدلب، بعد اكتشافه تجميد بطاقته، واصفاً الأمر بـ«الترحيل المؤدّب»، ورفع إيجار منزله من 3 إلى 11 ألف ليرة تركية. يضيف: «تبقى المناطق المحررة أرحم. تغيّر الاتراك كثيراً عن وقت لجوئنا».

في المقابل، يقول المهندس مصطفى أكاي، إن لجوء السوريين في تركيا «طال وبات يسبب مشاكل كثيرة»، مشيراً في حديثه لـ «العربي الجديد» إلى أن «السوريين تسببوا بغلاء الأسعار وبدلات إيجار المنازل، وقد فاق عددهم في بعض الولايات عدد الأتراك. بدّل الأتراك من العادات والتقاليد» ما يعني برأيه «تغييراً ديموغرافياً خطراً».

ويُشاطره الرأي الأكاديمي بوراك باشران الذي حمّل السوريين «مسؤولية تراجع فرص العمل والغلاء»، مضيفاً في حديثه لـ «العربي الجديد» أن «الحل يكمن في عودة اللاجئين إلى بلدهم. بعضهم يذهب خلال العيد فيما يكتفي آخرون بزيارات ويعودون، ما يعني أن هناك إمكانية للعيش وليس من خطر».

ترحيل اللاجئين

زادت حالات ترحيل السوريين بعد الانتخابات التركية العام الماضي، رغم تراجع استخدام المعارضة ورقة اللاجئين وتحميلهم وزر تراجع مستوى المعيشة وارتفاع الأسعار وبدلات الإيجار وغيرها. وتكشف مصادر خاصة لـ «العربي الجديد» أن عمليات الترحيل القسرية مقررة من رئاسة الهجرة في مدينتي عنتاب وكلس الآن، وستيعها ترحيل في مدن أورفة ومرسين وهاتاي ومرعش، أي مناطق توزع اللاجئين السوريين على امتداد الشريط الحدودي الجنوبي. يقول رئيس تجمع المحامين الأحرار في تركيا، غزوان قرنفل: «ترحيل السوريين طوعاً وإكراهاً بات سياسة تركية تتوافق عليها الحكومة والمعارضة، لكن التطورات السياسية المتسارعة بين تركيا والنظام السوري، بالإضافة إلى الضغوط التي تتعرض لها الحكومة التركية من أحزاب المعارضة بشأن اللاجئين، والمطالبة بترحيل السوريين على اعتبار أن سورية باتت آمنة، زادت من أعداد المرحلين وفجرت الأحداث، وخصوصاً بعد بيان منظمات المجتمع المدني الشهر الماضي».

يضيف قرنفل لـ «العربي الجديد» أن عملية الترحيل مستمرة وفي أكثر من ولاية، وإن طفت على السطح ولاية غازي عنتاب التي رحلت الآلاف خلال أيام. لكن الترحيل يستهدف من ليس لديه وضع قانوني، أو من لم يلتزم بتحديث البيانات. لكن تم ترحيل حالات نظامية لأسباب لا تستوجب الترحيل».

بدوره، يقول المحلل التركي طه عودة، لـ «العربي الجديد»: «موجة ترحيل اللاجئين تزايدت بعد الانتخابات الرئاسية والبلدية. اللافت أن هناك تنافساً كبيراً بين الحكومة والمعارضة حول ملف اللاجئين، والمعارضة تلعب على هذا الوتر لأنها طرحته خلال حملتها الانتخابية وتريد تأكيد التزامها في الشارع». يضيف أن الأحداث الأخيرة تضع مصير اللاجئين في خانة المجهول خلال المرحلة المقبلة، وخصوصاً في ظل الحديث عن تقارب مع نظام الأسد. نتحدث عن الملايين وجيل كامل مرتبط بالتعليم والعمل، وما من طمأنة من الحكومة التركية».

بدوره، يقول رئيس الائتلاف السوري المعارض السابق نصر الحريري، لـ «العربي الجديد»، إنّ «السياسات المتبعة الآن بترحيل السوريين وأثرها المجتمعي موضوع معقد، ولا بد من النظر إلى حقوق اللاجئ من دون إغفال الواقع التركي، بمعنى العمل على سياسة تعزز التكامل الاقتصادي والاجتماعي والحرص على تقديم الدعم والحياة الكريمة للاجئ والتركي في آن». يضيف الحريري أنه «منذ بداية الثورة وجراء استخدام العنف والقتل من قبل النظام السوري، استقبلت تركيا ولا تزال أكثر من أربعة ملايين سوري بين حملة الكيملك والإقامات السياحية والإنسانية». لكن وبعد استخدام المعارضة وأحياناً الحكومة اللاجئين ورقة سياسية، اتبعت تركيا خلال السنوات الأخيرة وسائل لترحيل اللاجئين من خلال العودة الطوعية إلى شمال غرب سورية. وقدمت أحياناً إغراءات لتحفيز تلك العودة، بالإضافة إلى إجراءات صارمة حيال المخالفين وتقييد الحركة بين المدن، عدا عن إتفاقيات دولية عقدتها تركيا لتخفيف حمل اللاجئين عنها.

تلك السياسات أدّت إلى توتّرات داخل المجتمع التركي بعد تولد شعور بأن اللاجئين هم سبب العبء الاقتصادي والتغيير الديموغرافي، وهو ما حاولت بعض أحزاب المعارضة بثه وتكريسه وخصوصاً قبل وخلال الانتخابات، ما خلق ردود أفعال وأعمال عنف بعد تراجع تلبية احتياجات الأتراك في قطاعات محددة مثل التعليم والصحة وارتفاع أسعار المنتجات الغذائية. التوترات في المجتمع التركي تنعكس للأسف، إلى خارج الحدود، كما رأينا اليوم شمالي سورية. للأسف، الأمر ليس في مصلحة البلدين الشقيقين، والأحداث لا تخدم إلا النظام والأطراف الداعمة له. ومن غير المستبعد تدخل أطراف لتأجيج الأحداث، داعياً إلى البحث عن حلول حقيقية ودائمة للاجئين.

وبحسب بيانات دائرة الهجرة التركية، يبلغ عدد اللاجئين السوريين المقيمين في تركيا الآن 3 ملايين و120 ألفاً و430 شخصاً، بعدما كان عددهم 3 ملايين و158 ألفاً و724 شخصاً في فبراير/ شباط الماضي. في حين وبحسب المصدر نفسه، بلغ إجمالي عدد السوريين الخاضعين لبند «الحماية المؤقتة» في عموم الولايات التركية، 3 ملايين و226 ألفاً و141 شخصاً نهاية عام 2023 بعد تراجعه بنحو 309 آلاف سوري تم ترحيلهم عام 2023.

ويرى الناشط السوري طه الغازي، أن «تفجير المشكلة الأخيرة» جاء جراء بيان صادر عن 41 منظمة مجتمع مدني تركية في 17 الشهر الماضي، تلاه ترحيل مئات السوريين قسرياً من ولايتي عنتاب وكلس، لأن البيان تطرق إلى خطر السوريين على التركيبة المجتمعية والديموغرافية، «فالمدينة تغرق تحت وطأة تواجد اللاجئين السوريين ما يهدد هوية وثقافة ومستقبل المدينة».

ويقول الغازي لـ «العربي الجديد» إنّ بيان المنظمات الذي طالب الحكومة التركية بإعادة النظر في سياستها حيال ملف اللاجئين السوريين، والعمل على تسهيل عودتهم الطوعية إلى بلادهم، اعتمد على تصريح رئيس الحركة القومية دولت بهشلي، ومفاده بأن وجود السوريين يشكل خطراً على الديموغرافيا التركية ولا بد من تسهيل عودتهم إلى بلادهم، ما دفع وزير الداخلية التركي علي يرلي قايا، إلى عقد لقاء في مدينة عنتاب مع ممثلين لعدد من منظمات المجتمع المدني التركية. كما أكد لهم أن ما تقوم به رئاسة الهجرة ووزارة الداخلية من عمليات مكافحة الهجرة غير الشرعية ما هي إلا إجراءات كان قد طالب بها الرئيس رجب طيب أردوغان منذ اليوم الأول لتشكيل الحكومة العام الماضي.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

متظاهرون سوريون يعترضون شاحنة تركية في منطقة الباب (بكر القاسم/ فرانس برس)

ضرب البعض بالعصي والسلاح والأحذية وأجبروا على الزحف

لم تتمكن المنظمات الدولية من فعل شيء حيال ما تعرض له الاسرى

البيئة والمناخ أولويتان غائبتان في اليمن

في ظل الحرب التي يشهدها اليمن، يعد ملف البيئة مهملاً تماماً على الرغم من المخاطر المحدقة بالمواطنين، والتأثيرات على تغير المناخ

تعز ـ **فخر العزب**

اختبر الصحافي معاذ ناجي المقطري (43 عاماً) وأبناء شعبه الحرب التي اندلعت في بلده اليمن منذ مارس/ آذار 2015، وتداعياتها على مختلف القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكنه فكّر في قطاع غُضّ الجميع نظرهم عنه، وهو أثر الحرب وفداحة أضرارها على البيئة وتغير المناخ. وحين كان شباب اليمن ومثقفوه يتحدثون في الشأن السياسي، اختار المقطري منحى آخر وانشغل بقضايا تغيّر المناخ، وقرر أن يلفت الأنظار إلى أثر الحرب على البيئة والمناخ، ليؤسس مركزاً خاصاً تحت اسم «المركز اليمني للإعلام الأخضر» (YGMC) كي يخلق مساحة أوسع لتفاعل الجمهور مع قضايا المناخ والبيئة. العلاقة الاعتمادية بين الأنشطة الاجتماعية المضرة بالبيئة وحدّة الظواهر المناخية القاسية التي تجلت بالتواتر الملحوظ للكوارث الطبيعية، الناجمة عن تغير المناخ المتسارع، وخصوصاً السيول الجارفة والأعاصير المدمرة التي ضربت اليمن بشكل متكرر، ولا سيما خلال السنوات العشر الأخيرة التي سادها جحيم الحرب والأزمة الإنسانية التي تحكمت في البلاد، كانت ملهمة للمقطري لتأسيس مركزه. وعن تجربته، يتحدث المقطري لـ«العربي الجديد» قائلاً: «عكست المقاربة بين صورتين لوادي الضحى في بلدتي بريف تعز مستوى تعرض اليمن للمخاطر البيئية والمناخية إلى حد مقلق للغاية، فهي إلى تزايد مستمر منذ عام 2010، وتساهم مخاطر الصراع وغيرها في مدى تعرض اليمن لتلك المخاطر». بالنسبة لتأثيرات الحرب في اليمن على البيئة والمناخ، يوضح أن هناك تأثيرات متعددة ومتداخلة ولها أوجه كثيرة، إلا أن البيئة ليست موجودة على رأس هرم السلطة في ظل الحرب. وتسببت الحرب في اليمن بانبعاث الغازات السامة جراء استخدام الأسلحة والمتفجرات، بالإضافة إلى تلويث المسطحات المائية والتربة والهواء. كذلك ساهمت في تفشي الكثير من الأمراض، أبرزها الكوليرا الذي تفشّى في اليمن، ليسجل 2000 حالة وفاة في عام 2017، في ظل نزوح عدد كبير من السكان إلى مناطق غير آمنة للعيش فيها، بالإضافة إلى انتشار الملاريا وحمى الضنك. يُضاف إلى ما سبق تسرب المواد الكيميائية إلى التربة والمياه الجوفية في مناطق زراعة الألغام والمتفجرات، بالإضافة إلى إحراق القمامة داخل المدن وفي مناطق قريبة من السكان، في ظل انبعاث الغازات السامة والخطيرة منها. كما أثرت الحرب في اليمن على السكان وتسببت بهجرة قسرية من معظم المناطق. ويقول الخبير البيئي والرئيس السابق للهيئة العامة لحماية البيئة اليمنية الدكتور عبد القادر الخراز، لـ «العربي الجديد»: «يأتي تأثير الحرب بأنشطة بعض المنظمات الدولية التي أثرت على البيئة من خلال الفساد الذي تمارسه جراء البرامج غير ذات الكفاءة أو تسليمها لأشخاص غير مؤهلين، الأمر الذي أثر على البيئة، مثل مشاريع الصرف الصحي. فبدلاً من أن تقوم المنظمات بمشاريع تنموية، اكتفت بمشاريع طارئة وأعدت دراسات غير ذي فائدة، وأنشأت محطات معالجة لا تتناسب مع الكثافة السكانية. وفي ما يتعلق بعدن أو مأرب ومحطات الصرف الطارئة، يقول الخراز إن المياه ملوثة وغير معالجة، ما أدى إلى تلوث الكثير من الأراضي الزراعية في مأرب، وتلوث الفرشاة المائية (موارد مائية باطنية ناتجة عن تسرب مياه التساقطات الى طبقات القشرة الأرضية أو تلك الموروثة) في المناطق القريبة من هذه المحطة. وفي عدن، تؤثر الفيضانات على مشاريع الصرف الصحي جراء الأمطار الغزيرة التي تؤدي إلى اختلاطها وطوفانها في الشوارع. وبعضها يذهب إلى البحر مباشرة، ولهذا تأثيرات على البيئة والمناخ في اليمن. ويوضح أنه «بالنسبة للغازات الناتجة عن مخلفات الحرب، فهناك الغازات الدفيئة التي تزداد وتيرتها وتؤثر على المناخ مع الحرب، منها ثاني أكسيد الكربون والميثان، وهذه لها آثارها الصحية والبيئية. هناك غازات أو مواد سامة جراء مخلّفات الحرب قد تؤثر على الصحة».

كما يتحدث عن الصيد غير القانوني واصطياد الكثير من الكائنات والحيوانات النادرة، على غرار النمر العربي، وهناك أيضاً ما يتعلق بتلوث المياه نتيجة الحرب، والتأثير على التربة وتلوث الهواء. وفيما يتعلق بتغير المناخ، يتحدث عن الأعاصير والفيضانات التي ضربت البلاد، ما أثر على الأنواع النادرة كما حصل في سقطرى، حيث اقتلعت أشجار دم الأخوين. هناك أيضاً تعثر للبرامج الخاصة بتغير المناخ والحفاظ على البيئة في ظل الحرب والفساد، حتى إنه لا يُستفاد من التمويل. ويشير إلى ما يتعلق بأنشطة بعض المنظمات الدولية التي أثرت على البيئة من خلال الفساد الذي تمارسه جراء البرامج غير ذات الكفاءة أو تسليمها لأشخاص غير مؤهلين، الأمر الذي أثر على البيئة، مثل مشاريع الصرف الصحي. فبدلاً من أن تقوم المنظمات بمشاريع تنموية، اكتفت بمشاريع طارئة وأعدت دراسات غير ذي فائدة، وأنشأت محطات معالجة لا

تساهم مخاطر الصراع وغيرها في مدى تعرض اليمن للمخاطر البيئية

البيئة ليست موجودة على رأس هرم السلطة في ظل الحرب

تراكم النفايات يؤثر في صحة اليمنيين (أحمد الباشا/ فرانس برس)